

صحيفة ليكيب الفرنسية تواجه تداعيات أزمة كورونا بخطة تقشف

خسائر الصحافة الرياضية ستستمر لأجل غير معلوم



أزمة الصحافة الرياضية مضاعفة

لكن في الواقع لا يمكن إلقاء اللوم على وباء كورونا فقط في الأزمات التي تتعرض لها الصحافة بشكل عام ومنها الفرنسية، ففي نوفمبر الماضي أصدرت صحيفة "ليكو" الإقليمية الفرنسية، تعد واحدة من أعرق الصحف الفرنسية، ورمزا للمقاومة منذ عام 1943، آخر عدد لها بخلاف يحمل عنوان "اليوم العدد الأخير للصحافة.. في وداع القراء".

إدارة الصحيفة الفرنسية تتوقع خسائر تشغيلية تتراوح بين 10 و20 مليون يورو بحسب سيناريوهات الانتعاش الاقتصادي

وقال مدير شركة "سوسبيته نوفل إيكو مارسيين" المالكة للصحيفة، فريدريك سينامو، إن "أسباب سقوط الصحيفة تتضمن تراجع عدد القراء، وانخفاض كبير في الإعلانات، وصعوبات الصحافة اليومية الإقليمية". وأضاف "إنها أكثر من مجرد أزمة، إنها مصيبة"، مشيرا بالصحافيين الذين قاموا بعملهم بكفاءة مهنية في الأيام الأخيرة للصحيفة رغم الصعوبات التي واجهتهم.

محددة مثل كأس العالم، ودوري أبطال أوروبا والهوكي وغيرها. وأوضح زونكو أنه لم يحدث هكذا اضطراب في التاريخ من قبل، حتى عندما قاطعت الولايات المتحدة وأكثر من 60 دولة أخرى الألعاب الأولمبية في عام 1980، وبعد ذلك بأربع سنوات عندما قاطع الاتحاد السوفييتي و13 دولة شيوعية أخرى الألعاب الأولمبية لعام 1984.

وأضاف "توقعنا أن نخسر حوالي 10 في المئة من القراء، لكن الأخبار حول إلغاء الألعاب الأولمبية ما زالت تساعدنا في الحفاظ على جمهورنا".

ولجات وسائل الإعلام الرياضية في مختلف أنحاء العالم، إلى التفكير بزوايا جديدة وابتكار أساليب مغايرة للمعتاد في تناول عالم الرياضة في ظل الحجر الصحي وتوقف الفعاليات، وإحدى الطرق هي الاستعانة بالتاريخ والبحث عن أحداث مؤثرة في الماضي، مثل أفضل عشرة أهداف في كرة القدم تم تسجيلها، أو أبرز 15 لحظة في تاريخ كرة السلة، وفصائح المنشطات أو ما حل بكرة القدم أثناء تفشي الكوليرا.

إلى جانب التحليل وتبسيط الضوء على جوانب جديدة مثل تقارير تحلل وتقييم الآثار المالية للفيروس على عالم الرياضة.

لكن ليكيب التي تأسست عام 1896، التزمت بعدم إجراء أي صرف لدواع اقتصادية في الفترة بين 2020 و2024. ولن يقتصر تخفيض الرواتب على الموظفين، فقد تخلى المدير العام جان-ليو بيليه "عن 15 في المئة من راتبه السنوي في الفترة بين 2020 و2024"، وأعضاء اللجنة التنفيذية "عن خفض بنسبة 13 في المئة".

وتتملك الصحيفة شعبية كبيرة وتأثيرا واسعا في فرنسا إلى درجة أن اللاعب الدولي الفرنسي السابق سمير نصري، قال في تصريح سابق بأنها تتدخل في اختيار قائمة لاعبي منتخب "الديكة".

غير أن فايروس كورونا المتفشي في العالم أثر على جميع الأنشطة الرياضية، وشكل تحديات كبيرة بالنسبة للصحافة المتخصصة بهذه الأخبار، حيث أدى إلى إلغاء دورة الألعاب الأولمبية التي كانت مقررة هذا الصيف، إضافة إلى تعليق أحداث ومسابقات رياضية أخرى.

وعلق إيفيجيني زونكو رئيس تحرير أم.كي.سيورت على الأزمة التي تعانيها الصحافة الرياضية في هذا الوقت، بالقول إن العالم ميمز ويحمل دائما أهدانا مفاجئة لا يتوقعها أحد، مشيرا إلى أن الأحداث الرياضية تتجسدت حولها قبل وقت طويل وتكون مواعيد إقامتها

وضعت صحيفة ليكيب الفرنسية وأسعة الانتشار خطة تقشف لتجاوز أزمته المالية الأكبر في تاريخها بسبب تداعيات أزمة كورونا على عالم الرياضة، وتقدم توقعات قائمة بالنسبة لمستقبل الصحافة الرياضية التي لن تنتعش في الفترة القادمة حتى بوجود جدول رياضي مناسب.

باريس - تواجه الصحافة الرياضية أزمة مضاعفة مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى بسبب وباء كورونا، على صعيد ممارسة نشاطها إلى جانب الأزمة المالية، فجلت صحيفة ليكيب الرياضية الفرنسية العريقة لتقديم خطة للهيئات النقابية لتجاوز أسوأ أزمة مالية في تاريخها.

وتتضمن الخطة تخفيض الإجازات والرواتب بنسبة 10 في المئة بما في ذلك الإدارة، بالإضافة إلى العمل عن بعد وتشجيع القاعد المبكر.

وأوضح بيان المجموعة المالكة للصحيفة أن "مشروع اتفاق الأداء الجماعي" سيكون موضوع مفاوضات في يونيو الجاري، في أعقاب أزمة فايروس كورونا المستجد. ودفعت نقابات الموظفين جرس الإنذار الأسبوع الماضي، شاجبة "الابتزاز" الوظيفي. وحذرت اليومية الرياضية من أن "2020 ستكون أسوأ سنة على (مجموعة) ساس ليكيب مع خسائر تتخطى 16 مليون يورو".

وأوضحت المجموعة "نتج هذا الوضع عن الأزمة الصحية مع فقدان أكثر من 60 في المئة من المبيعات منذ ثلاثة أشهر وهبوط في إيرادات الإعلانات بنسبة 70 في المئة".

وفي ظل تعليق المنافسات الرياضية الرسمية في فرنسا حتى أغسطس، لا تتوقع إدارة الصحيفة تحسنا قويا، وتنتظر نتائج أكثر سلبية في 2021 و2022، مع خسائر تشغيلية "تتراوح بين 10 و20 مليون يورو بحسب سيناريوهات الانتعاش الاقتصادي"، وذلك برغم جدول رياضي موثوق للغاية.

ويكمن مشروع اتفاقية الأداء الجماعي الذي أنشأته إدارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الشركات التي تواجه صعوبات من إعادة التفاوض بشأن ساعات العمل والرواتب.

وزارة الإعلام السعودية تخضع النشر الإلكتروني لنظام المطبوعات

الرياض - أضافت وزارة الإعلام والثقافة السعودية نشاط النشر الإلكتروني إلى نظام المطبوعات والنشر، ليتضمن وسائل الإعلام الإلكتروني على اختلاف أنواعها، ويضبط آلية عملها. واعتمد وزير الثقافة والإعلام عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، اللائحة التنظيمية لنشاط النشر الإلكتروني بعد أن تمت الموافقة على إضافة هذا النشاط لنظام المطبوعات والنشر. وجاءت اللائحة في عشرين مادة تُبين آليات التعامل مع أنشطة النشر الإلكتروني بكافة أنواعها، ومن بينها الصحف الإلكترونية، والمنتديات والمدونات.

وتتضمن مواد اللائحة مواد توضح أشكال النشر الإلكتروني التي يرخّص لها وشروطها والأشكال الإلكترونية الأخرى التي يمكن تسجيلها. وحددت مدة الترخيص بثلاث سنوات، ونصت على أنه يحق أيضا للتقنين بطريقة نظامية أن يسجلوا مواقعهم لدى الوزارة.

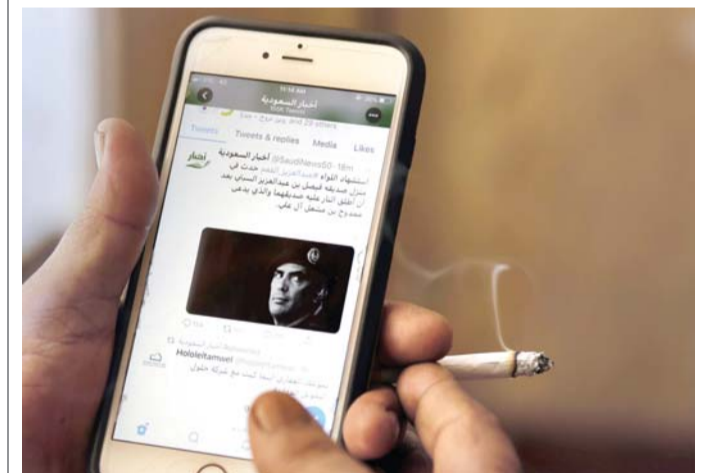
ولتزم صاحب الترخيص، أو من قام بتسجيل موقعه الإلكتروني بتحديث معلوماته لدى الإدارة المعنية في مدة أقصاها شهرا في حال إيقاف نشاطه أو دمجه أو إضافة نشاط جديد أو تغيير عنوانه أو اسم موقعه أو تحديث بيانات المستضيف، إذا طرأ عليها أي تغيير أو تغيير رئيس التحرير أو نائبه أو مدير المحتوى. وأكدت اللائحة أن وزارة الثقافة والإعلام هي الجهة المنوط بها التحقيق

اللائحة التنظيمية لنشاط النشر الإلكتروني أكدت على حقوق الملكية الفكرية في أي محتوى ينشر عبر الوسائط الإلكترونية

وحددت مسؤولية المحتوى في النشر الإلكتروني برئيس تحرير الصحيفة الإلكترونية أو من يقوم مقامه في حال غيابه، يعتبر مسؤولا عن المحتوى المنشور. كما يعتبر كاتب النص مسؤولا عما يرد فيه. وتتعلق مخالفات النشر الإلكتروني بما يوصف بكونه جريمة أو كانت المخالفة تمثل إساءة إلى الدين الإسلامي أو المساس بمصالح الدولة العليا أو بعقوبات يختص بنظرها القضاء. ويخضع العاملون في أنشطة النشر الإلكتروني في تعاقدهم في المنازعات المتعلقة بتلك العقود لأحكام الأنظمة المعمول بها في المملكة. وأكدت اللائحة على مراعاة الأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في أي محتوى ينشر عبر وسائط النشر الإلكتروني.

وحددت مسؤولية المحتوى في النشر الإلكتروني برئيس تحرير الصحيفة الإلكترونية أو من يقوم مقامه في حال غيابه، يعتبر مسؤولا عن المحتوى المنشور. كما يعتبر كاتب النص مسؤولا عما يرد فيه. وتتعلق مخالفات النشر الإلكتروني بما يوصف بكونه جريمة أو كانت المخالفة تمثل إساءة إلى الدين الإسلامي أو المساس بمصالح الدولة العليا أو بعقوبات يختص بنظرها القضاء. ويخضع العاملون في أنشطة النشر الإلكتروني في تعاقدهم في المنازعات المتعلقة بتلك العقود لأحكام الأنظمة المعمول بها في المملكة. وأكدت اللائحة على مراعاة الأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في أي محتوى ينشر عبر وسائط النشر الإلكتروني.

وحددت مسؤولية المحتوى في النشر الإلكتروني برئيس تحرير الصحيفة الإلكترونية أو من يقوم مقامه في حال غيابه، يعتبر مسؤولا عن المحتوى المنشور. كما يعتبر كاتب النص مسؤولا عما يرد فيه. وتتعلق مخالفات النشر الإلكتروني بما يوصف بكونه جريمة أو كانت المخالفة تمثل إساءة إلى الدين الإسلامي أو المساس بمصالح الدولة العليا أو بعقوبات يختص بنظرها القضاء. ويخضع العاملون في أنشطة النشر الإلكتروني في تعاقدهم في المنازعات المتعلقة بتلك العقود لأحكام الأنظمة المعمول بها في المملكة. وأكدت اللائحة على مراعاة الأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في أي محتوى ينشر عبر وسائط النشر الإلكتروني.



اللائحة تنظم التعامل مع الإعلام الجديد

أنقرة توجه تهمة التجسس لصحافيين تناولوا التدخل التركي في ليبيا

بالفعل، ويحاولون إرسال الرسالة إلى الصحافيين بعدم نشر أخبار لا يريدون نشرها".

وأشار التقرير إلى قضية حديثة جرى فيها اعتقال صحافيين من القسم التركي التابع لوكالة سيوتنيك الروسية للاستجواب بعد أن نشر قصة إخبارية اعتبرت الحكومة هجوما على تركيا.

وأشار النائب إلى أن هذا التآكل في حرية الصحافة بتركيا جاء نتيجة سنوات من القمع والهجوم متعدد الجوانب الذي شهد تهديد الصحافيين من جهات متعددة.

وبين "الصحافة تتعرض أيضا للضغوط بسبب إمكانية تغيير ملكية مؤسسات الإعلام الخاصة، وكذلك خطر الغرامات والعقوبات الإدارية الأخرى، على سبيل المثال هناك 894 صحافيا لم يتم تجديد بطاقاتهم الصحافية بعد".

وتتهم المنظمات غير الحكومية تركيا غالبا بانتهاك حرية الإعلام عبر اعتقال الصحافيين وإغلاق وسائل الإعلام. وتحتل تركيا المرتبة 157 من أصل 180 في مؤشر حرية الصحافة الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود.

الغربية، قائلة إن ذلك جرى بصمت، دون مشاركة مسؤولين رفيعي المستوى، وهي ممارسة شائعة.

ونقل موقع أحوال تركية، عن عضو البرلمان عن حزب الشعب الجمهوري المعارض أوتكو جاكروز، قوله "الاعتقالات هي ببساطة أحدث

مرحلة في عملية طويلة شهدت سيطرة حزب العدالة والتنمية الحاكم بشكل شبه كامل على الصحافة في تركيا". وأضاف جاكروز "إنهم يريدون أن يخيفوا ويحاكموا الصحافيين حتى يتمكنوا من التستر على ما يحدث

وهو صورة لتآكل وهلاك السلطة. لا بد من إطلاق سراح دوكل ووليد ع لى الفور". وفي مارس، تم اعتقال صحافيين من أودا.تي.في يواجهان عقوبة بالسجن تصل إلى تسع سنوات بسبب كتابة مقال عن جنازة عنصر مزعوم في المخابرات قتل في ليبيا.

وقال موقع أحوال تركية، إن إلقاء القبض على مدير الأخبار في قناة أودا.تي.في باريس ترك أوغلو، والمراسلة هوليا كليتش، لكشفها عن هوية ضابط مخابرات تركي قتل في ليبيا، يسلط الضوء على قمع حرية الصحافة في تركيا.

وأبقت محكمة في إسطنبول ترك أوغلو وكليتش قيد التوقيف المؤقت بعدما نشرنا عبر موقع أودا.تي.في فيديو يقولون إنه مراسم الدفن التي جرت بشكل متكم، وفق وكالة أنباء الأناضول الرسمية.

وهما ملاحقان لكشفهما هوية عنصر الاستخبارات، ونشر الموقع اسم العنصر المزعوم والحرف الأول من اسمه العائلي، مضيغا أنه دفن في غرب تركيا. وعرضت محطة أودا.تي.في للقطات حول الجنازة في مقاطعة مانيسا

والحصول على وثائق سرية، في محاكمة مدتها ست سنوات في ما يتعلق بمؤامرة مزعومة للإطاحة بالحكومة والمعروفة باسم "إرجينكون". واستهدف وزير الداخلية التركية سليمان صويلو الشهر الماضي بلدين على تويتير بعد أن اعترضت على ادعاء الوزير بالقضاء على حزب العمال الكردستاني في إقليم كارس الجنوبي الشرقي، واتهمها بـ"التعاون مع الإرهابيين".

وقال أغيابا "استيقظنا اليوم مرة أخرى على فاشية حزب العدالة والتنمية، إن اعتقال الصحافيين بسبب ما قالوه أو ما كتبهو من حقائق

أبقرة - رفعت السلطات التركية من خطورة الاتهامات الموجهة للصحافيين المعارضين أو المنتقدين لسياستها الخارجية، بتوجيه تهمة "التجسس السياسي والعسكري"، وسط انتقادات صحافيين وسياسيين اعتبروها إنذارا إلى وسائل الإعلام في البلاد بالبقاء تحت عباءة السلطة.

ويخضع كل من مقدم البرامج على قناة "تيلي" في أنقرة إسماعيل دوكل والمنسقة في موقع أودا.تي.في الإخباري الإلكتروني ميسر بلدين للاستجواب من قبل شرطة مكافحة الإرهاب.

وذكرت وسائل إعلام تركية أنه يشتبه في أنها سربا معلومات حول مشاركة تركيا في ليبيا وسوريا "لغايات تتعلق بالتجسس العسكري".

غير أن حملة اعتقال سابقة لصحافيين في موقع أودا.تي.في، تشير إلى أن رغبة السلطات في الانتقام من هؤلاء الصحافيين الذين تجرؤوا على الحديث عن الخسائر التركية في ليبيا وسوريا نتيجة التدخلات العسكرية في البلدين، وطموحات اردوغان العدوانية عليهم.

وتتمتع وسائل إعلام تركية أنه يشتبه في أنها سربا معلومات حول مشاركة تركيا في ليبيا وسوريا "لغايات تتعلق بالتجسس العسكري".

غير أن حملة اعتقال سابقة لصحافيين في موقع أودا.تي.في، تشير إلى أن رغبة السلطات في الانتقام من هؤلاء الصحافيين الذين تجرؤوا على الحديث عن الخسائر التركية في ليبيا وسوريا نتيجة التدخلات العسكرية في البلدين، وطموحات اردوغان العدوانية عليهم.

وتتمتع وسائل إعلام تركية أنه يشتبه في أنها سربا معلومات حول مشاركة تركيا في ليبيا وسوريا "لغايات تتعلق بالتجسس العسكري".

وتتمتع وسائل إعلام تركية أنه يشتبه في أنها سربا معلومات حول مشاركة تركيا في ليبيا وسوريا "لغايات تتعلق بالتجسس العسكري".



ميسر بلدين تخضع للتحقيق من قبل شرطة مكافحة الإرهاب